تروّج في أمريكا لكتابها الجديد «الصحوة الإيرانية: ذكريات الثورة والأمن»

شيرين عبادي تتهم واشنطن بالتخبط وتنتقد الفهم الخاطئ للاسلام

واشنطن ـ
من كاترين غيبسون:

قالت الفائزة بجائزة نوبل للسلام الدكتورة شيرين عبادي، عشية نشر كتابها الجديد «الصحوة الإيرانية: ذكريات الثورة والأمل» إن الحوار بين الولايات المتحدة وإيران قد يحل معظم الخلافات القائمة بين البلدين.

وقالت عبادي في مقابلة مع يونايتد برس انترناشونال في واشنطن «يجب أن يكون هذا الحوار مباشراً وعلنياً»، مضيفة أنه من الأفضل أن يجرى على ثلاثة مستويات: التعاون بين الحكومتين، وبين السلطتين التشريعيتين، وبين المنظمات غير الحكومية.

وتناولت عبادي العديد من المواضيع التي تواجه إيران والولايات المتحدة في كتابها الذي يتناول تفاصيل حياتها في إيران حيث شغلت منصب قاض لسنوات عديدة قبل ثورة العام 1979 الإسلامية التي منعت وصول النساء إلى المناصب القضائية وعزلتها من منصبها.

وبعد أن ألفت عدة كتب ودراسلت قانونية، تقدّمت عبادي بطلب الحصول على ترخيص بمزاولة مهنة المحاماة وتخصصت في تولي القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان.

وركّزت عبادي على حقوق النساء والأطفال في الجمهورية الإسلامية في إيران وتولت في بعض الأحيان قضايا ذات أبعاد هامة سببت إحراجاً للحكومة في طهران.

في حين تم اعتبار عبادي كمصدر إلهام بالنسبة لجميع المسلمين في العالم، فإن البعض فسّر حصولها على جائزة نوبل للسلام في العام 2003 كرد على قرار الرئيس جورج بوش غزو العراق وخطابه عن حال الاتحاد الذي وضع فيه إيران على لائحة دول محور الشر.

وعلى الرغم من نشاطها المعروف بدعم تقدّم الديمقراطية في إيران، إلا أن عبادي لم تتوان عن إعلان تأييدها لبرنامج إيران النووي ودعم خطوات الرئيس محمود أحمدي نجاد في هذا المجال. وفي شباط (فبراير) الماضي قالت عبادي للصحافيين إنها إلى جانب «التبريرات الاقتصادية المحقة، فإن البرنامج النووي أصبح مسألة فخر وكرامة بالنسبة لدولة عريقة تملك تاريخاً مجيدا».

وأضافت «لن تجرؤ أي حكومة إيرانية وبغض النظر عن أيديولوجيتها أو توجهها الديمقراطي على إيقاف البرنامج ». وقالت عبادي ان قيام إدارة بوش بتمرير ملايين الدولارات من أجل دعم برامج نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط لن يجدي نفعاً في سبيل نزع فتيل أزمة إيران النووية أو كسب عقول وقلوب الإيرانيين الذين يشكّون أصلاً في النوايا الأمريكية.

وقالت عبادي ليو بي آي «هذا الأمر لن يفيد في تقدّم الديمقراطية في إيران. إنه يوفّر للحكومة الإيرانية العذر لكي تتهم أي شخص يتحدث عن حقوق الإنسان بأنه مدفوع من الولايات المتحدة».

وأضافت «على الحركات الديمقراطية أن تكون مدعومة من شعوب الغرب ووسائل الإعلام الغربية وليس من قبل حكومات الغرب».

وفي مقارنة بين التدخل الأمريكي في الشؤون الإيرانية الداخلية ودعم نظام طالبان عشية اعتداءات 11 أيلول (سبتمبر) الإرهابية قالت عبادي «على الأمريكيين أن يعرفوا أنه في العام 1953 ونتيجة للانقلاب المدعوم من قبل وكالة المخابرات المركزية تمت الإطاحة بحكومة رئيس الوزراء الإيراني الدكتور مصدّق. ولو لم يقع هذا الانقلاب لكانت إيران في موقع آخر مختلف».

وأضافت عبادي أن الطريقة الأنسب لإعادة اكتساب ثقة الشعب الإيراني هي «أن تقوم الحكومة الأمريكية بإنهاء الحرب في العراق ومغادرة العراق وتسليم الأمور إلى الأمم المتحدة».

وأشارت إلى أن الولايات المتحدة غير قادرة على تحمّل تكاليف هذه الحرب وأن عليها استعمال هذه الأموال من أجل إعادة بناء العراق.

وقالت «لسوء الحظ، تحولّت الحرب على الإرهاب إلى عذر من أجل اضطهاد الحقوق المدنية. أنا ضد أي نوع من الإرهاب والعنف. أعتقد أنه يجب معاقبة الإرهابيين استناداً للقوانين. مشكلتي هي أن الحقوق المدنية والحريات بالنسبة للأبرياء يتم تحديدها».

وأوضحت أن بعض التحسينات أدخلت على قوانين العائلة في إيران منذ نيلها جائزة نوبل للسلام وقد حولّت عبادي هذا الموضوع الذي أصبح حجر الزاوية في حياتها المهنية إلى قناعة راسخة لديها بأن القانون الإسلامي لا يتعارض مع التقدّم في الحقوق الإنسانية.

وقالت «يمكن ترجمة الإسلام مثل أي أيديولوجية أخرى. وكما نرى في الولايات المتحدة، تدين إحدى الكنائس مثليي الجنس في حين أن كنيسة أخرى تتسامح حياله. هناك الشيء نفسه في الإسلام. فالعقاب بواسطة الرجم وقطع الأيدي مطبق في إيران والمملكة العربية السعودية لكن ليس في الدول الإسلامية الأخرى. ومن هنا السؤال: أي إسلام تتحدثون عنه؟» غير أن كتاب ذكريات عبادي أثار جدلاً عندما قدّمت دعوى قضائية ضد وزارة الخزينة الأمريكية في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي في محاولة لقلب القانون الذي يحظر استيراد الكتب ـ بما في ذلك الكتب ذات المواضيع العامة «التي ألفت أو نشرت» في إيران.

وقالت عبادي «إن الحجة التي تقدمت بها الحكومة الأمريكية هي أني قد أكون جنيت بعض المال. لكن حجتي هي أن هذه المسألة ثقافية وأنه يجب عدم منع نشر الثقافة، نتيجة لقرار الحكومة الأمريكية، لن يتمكن الشعب الأمريكي من الاطلاع على معلومات وثقافات جديدة وهذا مخالف لمبادئكم الدستورية».

وفازت عبادي وسحبت وزارة الخزانة الأمريكية القرار وسمحت بنشر ليس كتب عبادي فحسب، بل جميع المواد الإعلامية الأخرى ذات المنشأ الإيراني.

وقالت عبادي «هنا يمكنكم مشاهدة استقلالية القضاء الأمريكي. أشكره على ذلك».

وازدادت التهديدات بقتل عبادي منذ نيلها جائزة نوبل للسلام في العام 2003 ومن المرجح أن يثير نشر كتابها في الولايات المتحدة حفيظة المحافظين في الحكومة الإيرانية.

وترفض عبادي التي سجنت لفترة بسبب عملها في مجال حقوق الإنسان في إيران وكانت على لائحة الإصلاحيين المستهدفين بالاغتيال، الخضوع والخوف والتراجع.

وقالت «سأعود إلى إيران. كل ما جاء في هذا الكتاب هو حقيقي وموثق وأنا مستعدة لدفع الثمن مهما كان مقابل ما كتبته». (يو بي آي)

شيرين عبادي

خبراء يتناولون محطات الرق والعبودية الطويلة والميراث العنصري في التاريخ الامريكي

واشنطن ـ شانتال فاليري:

في خضم الحرب الاهلية الامريكية، قرر الرئيس ابراهام لنكولن الغاء العبودية الذي تكرس منذ كانون الاول (ديسمبر) 1865 في البند 13 من دستور الولايات المتحدة حيث لا تزال مع ذلك لهذه الحقبة اثار لم تمح حتى الان.

ويقول المؤرخ ايريك فونر لوكالة فرانس برس ان «نهاية العبودية كانت محتومة».

ويضيف هذا الاستاذ في جامعة كولومبيا بنيويورك ان «العديد من العوامل ساهمت في الغاء الرق خلال الحرب الاهلية».

وكان العبيد الذين نقلوا بأعداد هائلة من افريقيا، يعملون في حقول القطن جنوب الولايات المتحدة في ظروف غير انسانية، ويخضعون كليا لسيطرة اسيادهم البيض.

وبحلول منتصف القرن التاسع عشر، كان في اراضي العالم الجديد نحو اربعة ملايين عبد.

ورغم ان الرئيس توماس جيفرسون منع جلب العبيد والمتاجرة بهم عام 1807، بقيت ظاهرة العبودية في تزايد، الى ان قرر الرئيس ابراهام لنكولن الغاءها بعد ستين سنة، في خضم الحرب الاهلية بين شمال الولايات المتحدة وجنوبها.

وبعد ان خضع لضغوط الحركات المطالبة بالغاء الرق، اصطدم هذا الرئيس الذي يعتبره الكثير من المؤرخين «الرائد» في هذا المجال بمقاومة الولايات الجنوبية المؤيدة لابقاء العبودية.

لكن في ظل الحرب الاهلية الدموية، وضع لنكولن في 1862 «اعلان العتق» الذي قال فيه «ان لم تكن العبودية شرا، فالشر غير موجود».

وينص «اعلان العتق» الذي القاه لنكولن في الاول من كانون الثاني (يناير) 1863 على ان «جميع الاشخاص المحتجزين كعبيد» في الولايات العشر الجنوبية التي اعلنت انفصالها عن الشمال «هم احرار ويجب ان يكونوا كذلك».

ويقول رودجر ويلكينز الاستاذ في التاريخ والثقافة الامريكيتين في جامعة «جورج ميسون» (فيرجينيا، شرق) ان هذه الوثيقة «كانت بمثابة اعلان حرب يهدف الى اضعاف الجنوب»، من خلال السماح للعبيد بمغادرة منازل اسيادهم في الولايات التي اعلنت تمردها.

كذلك سمح النص للعبيد الذين اعتقوا بالالتحاق بالجيش الكونفدرالي الجنوبي.

ورغم ان هذه الوثيقة لم تؤد الى اطلاق سراح اي من العبيد على الفور، الا انها شكلت نصا «بالغ الرمزية للسود كما للبيض الذين فهموا ان نهاية الحرب ستعني نهاية العبودية»، بحسب رودجير ويلكينز.

ويعتبر راسل ادمز عالم الاجتماع في جامعة «هاورد» بواشنطن، احدى اقدم واشهر الجامعات للسود، ان «ابراهام لنكولن مهد من دون اي شك الطريق امام الغاء العبودية».

ومع انتهاء الحرب الاهلية واغتيال لنكولن، تم تكريس الغاء الرق في الدستور في كانون الاول (ديسمبر) 1860. حيث نص البند 13 على انه «لن يكون في الولايات المتحدة لا عبودية او خدمة قسرية».

ويقول راسل ادامز انه «في ظرف عشر سنوات، اصبح المستحيل ممكنا»، مشيرا الى ان البند 14 الذي اضيف الى الدستور عام 1868 جعل من العبيد السابقين مواطنين، اما البند 15 الذي اضيف في 1869، فمنحهم حق التصويت.

لكن هذه التغييرات الجذرية لم تمح الذهنية العنصرية في الولايات الجنوبية ولا اثار العبودية في الولايات المتحدة حتى اليوم.

وفي اواخر السبعينات، تسمر ملايين الاشخاص امام شاشاتهم لمشاهدة المسلسل التلفزيوني «جذور» (روتس) الذي يروي قصة عبد لعائلة في ولاية جنوبية.

لكن ايريك فونر يرى ان «فراغا كبيرا لا يزال موجودا على مستوى النظرة الى حقبة العبودية. فالاميركيون لا يريدون الاقرار بمدى تأثير العبودية في تاريخ الولايات المتحدة».

ويقول «من 1620 الى 1865، استمرت العبودية قرنين ونصف القرن، وهي فترة تزيد عن تلك التي انقضت منذ الغائها».

ويوضح جيرالد فوستر من المتحف الوطني للعبودية «انها حبكة (تاريخ) امتنا»، وهي «تركت حتما ميراثا من الجروح للسود الذين طمست ثقافتهم وما تعرضوا له من تمييز عنصري». (اف ب)

نفي بيع قناتي التلفزيون الثالثة والثامنة.. ومعركة حامية حول زكريا عزمي تستقطب «الاخوان».. وموجة من الاحتجاجات والاعتصامات تجتاح البلاد

فشل محاولات حل أزمة القضاة والاتجاه لتدويلها.. ودعوة للمصالحة يقودها انصار جمال لتركيز الاضواء عليه.. ومطالبة مبارك بالاعتزال

القاهرة ـ «القدس العربي»
ـ من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة يومي السبت والاحد عن فشل احدث محاولات الوساطة بين نادي القضاة والمجلس الاعلى للقضاء التي قام بها المستشاران عادل فودة رئيس محكمة النقض السابق وحاتم الشربيني مساعد وزير العدل بسبب الاصرار على ان يقدم نادي القضاة اعتذارا ورفضه ذلك ودخول منظمات مجتمع مدني لتدويل القضية ونقلها للأمم المتحدة لتقصي الحقائق حولها وفض مجلس الدولة مشروع القانون الذي أعده مجلس الوزراء لانشاء محاكم اقتصادية دون عرضه على قسم التشريع بالمجلس وتصريحات لجمال مبارك وتوالي ظهوره في اجتماعات متتالية تعقدها امانة السياسات والمجلس الاعلى للسياسات وعواصف ترابية فوق القاهرة واعلان وزير المالية الدكتور يوسف بطرس غالي ان الحكومة ستدفع فوائد سنوية عن الاموال التي اخذتها من هيئة التأمينات الاجتماعية، ونفي بيع القناتين الثالثة والثامنة بالتليفزيون وانخفاض في منسوب المياه ببحيرة ناصر بمقدار خمسة سنتيمترات واعتصام قامت به العاملات في محطة مبارك لمترو الانفاق بسبب عدم تثبيتهن في اعمالهن بعد سريان اشاعة بأن الحكومة سوف تستغني عنهن وتم حل المشكلة بعد تدخل رئيس جهاز مترو الانفاق وتأكيده انه سيتم تعيينهن.

والملاحظ هنا ـ انه منذ فترة ـ وموجة الاعتصامات والاضرابات تجتاح البلاد وتقوم بها فئات لم يكن متصورا ان تشارك في عمليات الاحتجاجات وتتخلى عن سلبيتها وخوفها التقليدي وهم موظفو وموظفات الحكومة واضراب أربعين من حركة كفاية المسجونين في سجن طرة بينهم صحافيان احتجاجا على وضعهم مع المسجونين الجنائيين وارتفاعات هائلة في اسعار الاسمنت. وإلى جزء مما تراكم لدينا يومي السبت والاحد.

الرئيس مبارك

ونبدأ تقريرنا اليوم برئيسنا وقد اصبحت اكره تقرير يومي السبت والاحد كراهية التحريم بسبب صدور صحف فيهما تمتلىء حقدا وغلا على رئيسنا وتهاجمه هجمات مروعة، تؤذينا لدرجة فكرت فيها التقدم باقتراح بإلغاء هذين اليومين من الاسبوع مثلما اقترح الفنان الراحل يوسف وهبي بك قبل بدء احد العروض المسرحية بعد ثورة 23 يوليو سنة 1952 وعزل الملك فاروق، إلغاء حرف لا ومثل من لا يمكن ان يكون زميلنا ونحمد الله انه ليس صديقنا احمد جودة رئيس تحرير «التجمع» التي تصدر كل سبت عن حزب التجمع الذي تجرأ وطالب رئيسنا بالتقاعد مثل يلتسين.

يقول ويقترح ـ وما أسخف ما يقول ويقترح:

«ترى لماذا يتمسك الرئيس حسني مبارك بكرسي السلطة بهذه الطريقة الغريبة؟؟ الرئيس الذي احتفل بعيد ميلاده الـ79 قبل يومين ـ اطال الله في عمره ومتعه بالصحة ـ لم يفلح اطلاقا طوال فترة حكمه التي طالت ـ حتى بدأنا نظن ان سياسته يحمل تفويضا مفتوحا لحكمنا من الملأ الاعلى ـ في تحقيق أي شيء يتعلق بتحسين حالة المواطن المصري الذي اصبح سعره في العالم يقترب من سعر التراب، المصريون في عهد سيادته اصبحوا وليمة مجانية لاسماك قرش البحر الاحمر «وهرب المسؤول عن العبارة بالفلوس للندن لمجرد انه صديق ـ وقيل شريك ـ لزكريا عزمي الذي منحه الرئيس اذنيه طوال سنوات طويلة»، كما اصبحوا في سوق العمال ببلاش وباتوا يموتون بالكبد بالآلاف في ظل رأسمالية سياسته الفاسدة التي اشبعتنا اطعمة سامة وبروباغندا اكثر فسادا، الرئيس في هذه الايام الغبراء يذكرني بآخر ايام الرئيسين الروماني نيكولاي تشاوسيسكو الذي اعدمه المتظاهرون في ميدان عام لتجاهله حركة تطور المجتمع وأشواقه الطبيعية للديمقراطية.

ترى هل يريد الرئيس مبارك الذي اوجعت دماغنا صحفه المتخلفة وصحفجيته المرتزقة بالحديث عن انجازاته ان يلقى مصير احد الرجلين؟ قد يخشى الرئيس المحاكمة السياسية لو تخلى عن السلطة طواعية إذ ثمة امكانية لفتح كل الملفات، وعلى رأسها ملف الفساد ولكن لدينا النموذج الروسي حيث تخلى بوريس يلتسين عن السلطة طواعية مقابل حصانة مطلقة هو وأسرته التي زكم فسادها الانوف.

ويبدو لي احيانا ان الرئيس لم يعد مؤهلا للحكم بشكل طبيعي بعد اصراره على تجديد قانون الطوارىء لعامين ضاربا بوعده الانتخابي بالغائه كما يفعل كثيرا عرض الحائط وبعد شتيمته للشيعة في حديث متلفز كان يمكن ان تؤذي ملايين المصريين الذين يعيشون في دول الخليج والعراق فضلا عن ضررها المحزن بالامن القومي المصري وايضا لانه لم يتخذ اي اجراء في عناد محبط تجاه المسؤولين الامنيين عن كارثة دهب وبدا وكأنه اصبح اسيرا لهم واصراره الغريب على الاستمرار في الحكم لآخر لحظة بقانون الطوارىء وكأن مصر لم تنجب سوى سيادته. الرئيس مطالب اليوم بأن يستقيل ويتنحى ويترك الامر شورى بين المواطنين لأن سيادته كما يبدو للبعض لم يعد مؤهلا للحكم، حتى لو رأى الامريكان ورجالهم في مصر غير ذلك».

أهذا كلام يقال ويستحق ان اهتم به؟ ما لنا نحن وهؤلاء الروس الذين لا يقدرون رؤوسهم؟ ولكن ماذا نفعل مع اخواننا الماركسيين، وبعض الناصريين مثل من لم يعد زميلنا ولا صديقنا جمال فهمي بجريدة «العربي» وعضو مجلس نقابة الصحافيين الذي استعرض في بابه ـ فص ملح ـ نماذج مما نشرته الصحف الحكومية في ذكرى عيد ميلاد الرئيس وقال معلقا ولم يعجبني كلامه:

«لا استطيع ان أزيد بنماذج اخرى من آيات النفاق البيانات التي تنافست فيها الاسبوع الماضي صحف ومطبوعات الحكومة، وهي جميعا تغني عن اي تعليق اللهم إلا ان السيدة الجليلة ـ مصر ـ مصابة ـ على ما يبدو ـ بمرض حب تعذيب الذات بدليل انها تهيم عشقا وحبا في الرئيس حتى انها لا تكتفي بتذكر يوم ميلاد سيادته بينما اغلبنا لا يتذكر تاريخ ميلاد مراته، وانما اكثر من ذلك تهب عن بكرة ابيها للاحتفال بهذه المناسبة وهي غالبا ـ مصر ـ تشرب حتى تسكر لتنسى نصف سكانها الذين تسببت سنوات حكم مبارك الطويلة في غرقهم تحت خط الجوع والفقر وربع شبابها الذين يهيمون على وجوههم في ضروب البطالة واليأس المظلمة ستبقى مصر هذه سكرانة لئلا تتذكر وسط ضجيج الاحتفال، عشرات الألوف من ابنائها الذين غرقوا في ظلام السجون والمعتقلات ومشاهد القمع والسحل والتعذيب وهتك الاعراض في الشوارع التي ارتبطت بعصر مبارك ومع ذلك تبقى ملاحظتان لابد انهما استوقفتا كل من قرأ نصوص عيد الميلاد الرئاسي، اولاهما هذا الاجماع الصارم والعجيب على عدم الاشارة من قريب او بعيد الى ان الرئيس مبارك والسيدة مصر احتفلا بالعيد الـ78 لميلاد سيادته والثانية ان الرئيس غالبا لم يقرأ أيا من هذه النصوص الشنيعة بدليل ان أحدا من كتابها لم يسحب من قفاه الى نيابة أمن الدولة بتهمة اهانة رئيس الجمهورية، أنا شخصيا لو مكان الرئيس وكنت أتمتع بما يتمتع به سيادته من سلطات شبه إلهية لأمرت بإعدامهم جميعا في ميدان التحرير».

طبعا، لأنك ديكتاتور دموي، ورئيسنا ليس كذلك بل انه كما قال عنه في نفس العدد زميلنا وعضو المكتب السياسي لحزبنا العربي الديمقراطي الناصري الذي افكر في الاستقالة من عضويته بسبب ما تكتبه هذه الجريدة عن رئيسنا وخاصة انني لم اعد عضوا في لجنته المركزية دون ان اعرف كيف حدث هذا مثلما لم اعرف من قبل كيف اصبحت عضوا فيها، قال احمد الجمال في عموده ـ قضايا ـ عن رئيسنا وأنعم بما قال:

«سئل الرئيس مبارك عن دارفور فأفصحت قسمات وجهه عن ادراك لما يحدث وأن جاءت اجابته مختصرة جدا فقال عن الدول الاجنبية المندفعة للتدخل هناك:

«قد يكون هناك ثروات موجودة هناك»، كان ذلك في حديثه المشتهر لقناة العربية وقد سبق ان علقت على ما جاء فيه حول ما جرى لصدام حسين وسببه وأشرت الى عجز موظفي الرئاسة والاعلام عن التقاط نقاط القوة في حديث الرئيس وتصديهم العاجز الجاهل للدفاع عن نقاط الضعف فيه وأظن ان مبارك في موضوع دارفور قد وضع النقاط على الحروف».

طبعا، طبعا هكذا رئيسنا على الدوام، وسأتوقف عند الجبال لأسد الطريق أمام الحاقدين على رئيسنا ولو مؤقتا.

جمال مبارك

ومن الملاحظات الملفتة ان محاولة بدأت يوم السبت لاثارة الطمأنينة بأنه لا صحة لما يشاع عن اتخاذ النظام اجراءات رادعة ضد فئات كثيرة مثل القضاة والصحافيين وغيرهم والتراجع عن الهامش الديمقراطي بعد ان كانت نبرة التهديد هي السائدة والمطالبة باتخاذ اجراءات هي الغالبة ايضا، ويجيء هذا التحول بعد الظهور الجديد لجمال مبارك في عدد من المؤتمرات التي نظمتها امانة السياسات والمجلس الاعلى للسياسات بما يخلق رابطة بينه وبين الميل للتهدئة او ـ وربكم الاعلم، قد يكون هذا موقفه الحقيقي، وهو عدم رضاه عن الاساليب العنيفة التي تم اتخاذها مؤخرا مع القضاة والصحافيين وحركة كفاية أو تكون حملة التهدئة بسبب زيارات الرئيس مبارك القادمة لعدد من الدول الاوروبية وهي المنيا وبريطانيا وايطاليا او لتلافي عودة الضغوط والانتقادات الامريكية والاوروبية لا احد يستطيع تحديد الاسباب بدقة لأن النظام في حالة تخبط حقيقي، فمثلا قال زميلنا بـ«الاهرام» طارق حسن يوم السبت:

«هناك حفنة من الصحافيين والسياسيين حرفتها التهجم على رئيس الجمهورية بصفة شخصية، هؤلاء يتعمدون مثل هذا التهجم ويعتقدون انه يمكنهم بهذا الاسلوب البغيض توريث نظام الحكم عن طريق استهداف رأسه فان اعتقلتهم الحكومة قالوا انه خريف الغضب وانطلقوا في فضح نظام الحكم داخليا وخارجيا جلب الضغوط الاجنبية عليه وان لم تعتقلهم الحكومة قالوا ان النظام ضعيف وزائل، امثال هؤلاء يثبتون ان العقل الحاكم للبلد كبير واعصابه تريد الحكمة وليس الاستثارة فلا ينجر وراء هجامين وهي حقيقة اكدها اكثر من مرة رئيس الجمهورية كما اكدها من جديد خلال الساعات الاخيرة جمال مبارك بصفته الحزبية، قال بوضوح ان مثل هذا التهجم لا يزعجه وأنه لن يشتكي صحفاً ولن يطارد مظاهرة وان ما تشهده مصر من ظاهر هنا او هناك انما هي من سمات مرحلة انتقالية، الهجامون ينبغي نبذهم اجتماعيا وسياسيا وصحافيا، يتوجب محاسبتهم سياسيا ونقابيا بجرم التهجم، فالاصلاح والديمقراطية يحتاجان العقل والرشد واصحاب الآراء الفاعلة السديدة وليس الهجامين الذين هبطوا كل القرى فأفسدوها».

وطارق من مجموعة جمال مبارك، وما كتبه يشكل تراجعا الى حد ما عن كتاباته السابقة وفي «اخبار اليوم» بنفس اليوم حدث تراجع هائل في موقف زميلنا ممتاز القط رئيس التحرير وهو من مجموعة جمال ايضا فبعد ان كان يوجه تهم العمالة ويطالب بأعنف الاجراءات قال بهدوء ونعومة:

«منذ عدة اسابيع طرح البعض سؤالا يقول: هل مصر بالفعل قد وصلت الى مفترق الطرق حيث يصبح البديل الوحيد للاصلاح والحرية والديمقراطي هو العودة الى الاغلال والقيود التي تكبل الحريات؟ وهو سؤال يثير الشبهة في كل من يطرحه او يسأله، لانه يتجاهل الحقيقة الراسخة التي لم تعد تحتاج الى برهان او دليل، وهي ان الذي بادر بعمل الاصلاح هو الرئيس مبارك.

وأحسب ان حكماء مجلس الشورى ومجلس الشعب والمجلس القومي لحقوق الانسان مع الحكومة قادرون على اخذ زمام المبادرة لتفعيل الحوار الوطني واحتواء تلك الخلافات الحادة في وجهات النظر، وازالة حالة الاحتقان التي يحاول البعض المزايدة عليها، واستغلالها لتحقيق مصالح فردية.

ما تشهده مصر الآن من محاولات الشد والجذب يمثل ظاهرة صحية لابد ان نعظم استثمارها والاستفادة بها ولا يدعو ـ بأي حال من الاحوال ـ الى اثارة المخاوف والشكوك في حدوث ردة على طريق الديمقراطية.

كلنا اليوم نبحر في قارب واحد».

ما هذا الهدوء وتلك النعومة؟ وأين كانت منذ اسبوع واحد مضى؟! وإلى جريدة «روزاليوسف» امس ـ الاحد ـ والدكتور حماد عبدالله حماد، وهو من مجموعة جمال مبارك وعضو المجلس الاعلى للسياسات التابع لامانة السياسات بالحزب الوطني الديمقراطي صاحب الاغلبية الشعبية الكاسحة التي لا وجود لها، فاتجه بدوره نحو النعومة والدعوة للتهدئة بقوله في بابه اليومي ـ ماذا لو ـ:

«ان ما يحدث في مصر يدعو للقلق الشديد، قلق اكثر مما احسسنا به في ايام سوداء في سنة 1956 اثناء العدوان الثلاثي على مصر وفي ايام مصر السوداء الستة في 5 يونيو 1967 .

ان الاحساس في هذين التاريخين رغم خطورة الاحداث إلا ان المصريين جميعا وقفوا «كتفا بكتف» لصد العدوان وإزالة آثار ما سميت في حينها بالنكسة، حتى انتصرنا في سند 1973 .

ولكن اليوم وهذا الغضب يملأ الشارع المصري غضب سياسي وغضب مهني وغضب اجتماعي كل هذا الغضب وتناميه وصده من الاجهزة المنوط بها حفظ النظام والامن شديد الخطورة ولعل ما نطالعه في جرائدنا ووسائل اعلامنا سواء من الحكماء في المحروسة، أو من جهة اخرى من فصائل الغاضبين شيء غير مريح وغير ذي جدوى.

فهل نحن نحتاج لكارثة قومية حتى نجتمع كلنا كمصريين امام الكارثة، ولكن هناك املا في ان نفتح حوارا يبدأه رئيس الدولة وهو الوحيد لمجتمع حوله اكبر فصيل من الشعب المصري مطلوب ان نجلس سويا ونفتح كل القضايا مع عهد بالتنفيذ وليس وعدا بالتنفيذ!!

فأنا أرى أو أنا احس بأن لا وقت للوعود ولكن فورا يجب ان نتحرك نحو إزالة اسباب غضب كل فصائل شعب مصر».

وإلى «المصري اليوم» ـ امس ـ وزميلنا سليمان جودة نائب رئيس تحرير «الوفد» وقوله في عموده اليومي ـ خط احمر ـ عن تصريحات جمال التي استاء منها سليمان وقال زاجرا وناصحا في نفس الوقت:

«كلام جمال مبارك عن الطوارىء والقضاة والمادة 76 في مؤتمره الصحافي عقب اجتماع امانة السياسات ـ الخميس الماضي ـ يبدو وكأنه صادر عن ملك صاحب سلطة مطلقة، يملك ويحكم فيمنح، ويمنع ويحيي ويميت، مع ان ما نعرفه عن جمال انه ليس ملكا من هذا النوع وأنه سياسي او يحاول العمل بالسياسة وأن مهمته بالتالي ان يستقطب الناس ويجذبهم إليه لا ان يصدمهم على هذه الصورة غير المتوقعة!

وجمال مبارك يصف الحديث حول وجود مذبحة للقضاة بأنه «وهم» وهذا وصف يدل على ان صاحبه لا ينحاز للرأي العام لأن الواقع يشير الى ان هناك مشكلة بين القضاة وبين الدولة.

وكان الامل ان يبدي جمال مبارك انزعاجه ازاء الموضوع بدلا من ان ينفي وجوده من الاصل ويلقبه خلف ظهره!! فيبدو وكأنه يمارس تفريع الذين يهتمون بالمسألة!!

ولابد ان كثيرين قد وقعوا في حيرة كبرى وهم يسمعون جمال يصف الكلام عن تعديل جديد للمادة 76 بأنه سابق لأوانه وأن هناك خلافا بين اعضاء الحزب الوطني حول هذا الشأن، ذلك ان السؤال ايضا يظل قائما حول الأوان الذي يراه جمال مبارك مناسبا، للكلام حول تعديل هذه المادة التي لا نظن ان تعديلها الاول قد أراح احدا سواه!!.

قد لا يدرك جمال مبارك انه بعقلية كهذه ومنطق كهذا يجعل الامر صعبا على الذين يريدونه ويؤيدونه مرشحا للرئاسة اكثر مما يجعله على غيرهم بمراحل!! فمتى يتكلم معنا بواسطة لغة يفهمها الرأي العام فيتعاطف معها ويتبناها؟

لغة كالتي تحدث عنها حين قال بصراحة وانحياز للرأي العام في نفس المؤتمر انه لا يوجد تواصل بين الحزب الوطني والجماهير وأنا اقول له: لقد صدقت، فهذا التواصل لن يتحقق إلا بانحياز الحزب الكامل للرأي العام، ان حرصنا على امين السياسات هو الذي يدفعنا الى ان نصارحه وأن نكون صادقين معه بنفس القدر!».

ونظل في «المصري اليوم» ـ ولكن في اليوم السابق ـ أي السبت والحديث الذي نشرته لصديقنا احمد حسن الامين العام لحزبنا وأجراه معه زميلنا محمود الزاهي وسئل فيه هل توافق على تولي جمال مبارك رئاسة الجمهورية فقال غير متردد ولا هياب:

«نحن ضد التوريث بأي شكل وقد وقفنا ضد مبارك منذ استفتاء 1993 اعتراضا على سياساته في السنوات الاخيرة وتبنت جريدة الحزب موقفا رافضا للتوريث وهو امر نوافق عليه مائة في المائة حتى لو جاء وفقا للمادة 76 فتنازل الرئيس عن مقعده اليوم أو غدا وترشيح ابنه من قبل الحزب يعتبر توريثا او التفافا حول التوريث.

دعنا ـ نرى ما يحدث في مصر الان ـ فجمال مبارك له ميزة عليا عن رئيس الوزراء المصري في اجهزة الاعلام وفي التصريحات والحديث في السياسة وغيره ليس من منطلق موقعه كعضو في الحزب الوطني، فأعضاء الحزب كثيرون ولا يستطيع حتى امين عام الحزب ان يصرح بما يصرح به جمال مبارك اي انه يستمد هذه القدرة والقوة من كونه ابن الرئيس وهناك محاولات لتقديمه للجماهير على انه الرئيس القادم».

معارك وردود

وإلى المعارك والردود وأولها دفاع «اخبار اليوم» يوم السبت عن الدكتور زكريا عزمي عضو مجلس الشعب ورئيس ديوان رئيس الجمهورية ضد الواحد والعشرين عضواً الذين قدموا طلبا باحالته الى المدعي العام الاشتراكي لسؤاله عن علاقته بصاحب عبارة الموت الهارب ممدوح اسماعيل ورفض اغلبية الحزب الوطني، فكان كاريكاتير زميلنا عمرو فهمي في الصفحة الاولى عنوانه ـ لجنة لتقصي الاصدقاء ـ الحقائق سابقا ـ والرسم لرئيس مجلس الشعب الدكتور احمد فتحي سرور يقول في الهاتف:

«معلهش يا زكريا ياخويا غت فيك ملقوش في الورد عيب قالوا له يا أحمر الخدين».

وفي الحقيقة فمنذ ان رفض كاتبنا الساخر الكبير اعطاء فكرة كاريكاتير «اخبار اليوم» وكتابة التعليق بعد قيام رئيس التحرير ممتاز نصار بحذف كلام له في مقاله ـ فهامة ـ لم يعد للكاريكاتير الذي يرسمه عمرو ويعلق عليه أي قيمة، بعد ان كان من معالم اخبار اليوم ووضعته الجريدة في مأزق لم يكن يتخيله، المهم ان الكاريكاتير كان جزءا من حملة في الجريدة للدفاع عن زكريا فخصصت زميلتنا ايمان انور ـ حزب وطني ـ مقالها للدفاع عنه قائلة:

«الدكتور زكريا عزمي عرفوه داخل مجلس الشعب بقاهر الفساد، عرفه وعرفناه نحن بشجاعته المعهودة في كشف كل انحراف ومواجهة كل فساد ولا ننسى مقولته الشهيرة تحت قبة البرلمان، الفساد بقي للركب مطالبا بالضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه خيانة الامانة او استغلال النفوذ أو التجاوز في حماية المواطنين لهذا لم يكن غريبا رفض المجلس الطلب المقدم من 22 عضوا باحالة الدكتور عزمي الى المدعي الاشتراكي في قضية غرق العبارة السلام 98 والسبب صداقته لممدوح اسماعيل صاحب العبارة وفي رأيي ان اعلان الدكتور عزمي صداقته لممدوح اسماعيل دليل نزاهة وشفافية وليس دليل اتهام او ادانة او تشجيعا للمتهم على ارتكاب الاخطاء ولو كانت هناك شبهة تواطؤ او مجاملة لكان من الممكن ان ينكر الدكتور هذه الصداقة وهو ما لم نألفه منه من كذب او تدليس او هروب من ساحة الحق ومواجهة الفساد. وكعادته المعهودة وقف الدكتور زكريا عزمي كأسد جسور، معبرا بأنياب من حديد بعبارات قوية للرد على اتهامات باطلة في سابقة غير معهودة دخل البرلمان، القضية في رأيي لا تمثل اتهامات لشخصه فقط ولكنها محاولة ساذجة للمساس برموز الدولة والحزب الحاكم».

طبعا ساذجة والدليل ان «اخبار اليوم» نشرت في بابها ـ دنيا البرلمان ـ الواقعة التالية.

التقى عدد من اعضاء مجلس الشعب من جماعة الاخوان مع النائب الدكتور زكريا عزمي وأوضح له نواب الجماعة ان توقيع عدد منهم ـ 15 عضوا ـ على الطلب الذي تقدم به اثنان وعشرون نائبا تقدمهم النائب محمد انور السادات جاء عن طريق الخطأ حيث كان الطلب من ورقتين وأعتقد اعضاء الاخوان ان الطلب كان متعلقا برفض قانون الطوارىء ولم يتبينوا «النص» المكتوب في الورقة الاولى: وأبلغ الاخوان عزمي ان الخطأ تم، اعترف به زملاؤهم الذين وقعوا على الطلب جميعا وأكدت المجموعة التي التقت عزمي ان ما تم من جانب زملائهم تم دون الرجوع الى ممثليهم في المجلس وهو ما يعد خطأ.

ثانيا تم لفت نظرهم اليه باعتبارهم اعضاء جدداً ولم يلتزموا بضرورة الاتفاق على ما يطرح في المجلس مسبقا.

واذا كان الاخوان المسلمون قد ادركوا خطأهم واعتذروا فان زميلنا وائل الابراشي رئيس التحرير التنفيذي لجريدة «صوت الامة» واصل تحديه لزكريا عزمي وحملته ضده وتعهد بعدم وقفها قائلا:

لن نسمح لقضية السفينة المنكوبة ان تموت مهما تعرضنا للتهديدات السر